

تفسير ابن كثير

الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ^ط وَلَيَشْهَدُ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ

ثم قال تعالى : (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) هذه الآية الكريمة

فيها حكم الزاني في الحد ، وللعلماء فيه تفصيل ونزاع؛ فإن الزاني لا يخلو إما أن يكون

بكرا ، وهو الذي لم يتزوج ، أو محصنا ، وهو الذي قد وطئ في نكاح صحيح ، وهو حر

بالغ عاقل . فأما إذا كان بكرا لم يتزوج ، فإن حده مائة جلدة كما في الآية ويزاد على

ذلك أن يغرب عاما [عن بلده] عند جمهور العلماء ، خلافا لأبي حنيفة ، رحمه الله؛

فإن عنده أن التغريب إلى رأي الإمام ، إن شاء غرب وإن شاء لم يغرب . وحجة الجمهور

في ذلك ما ثبت في الصحيحين ، من رواية الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة

بن مسعود ، عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني ، في الأعرابيين اللذين أتيا رسول الله -

صلى الله عليه وسلم - فقال أحدهما : يا رسول الله ، إن ابني كان عسيفا - يعني أجيورا -

على هذا فزني بامرأته ، فافتديت [ابني] منه بمائة شاة ووليدة ، فسألت أهل العلم ،

فأخبروني أن علي ابنه جلد مائة وتغريب عام ، وأن علي امرأة هذا الرجم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " والذي نفسي بيده ، لأقضين بينكما بكتاب الله : الوليدة والغنم رد عليك ، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام . واغدا يا أنيس - لرجل من أسلم - إلى امرأة هذا ، فإن اعترفت فارجمها " . فغدا عليها فاعترفت ، فرجمها . ففي هذا دلالة على تغريب الزاني مع جلد مائة إذا كان بكرا لم يتزوج ، فأما إن كان محصنا فإنه يرجم ، كما قال الإمام مالك : حدثني ابن شهاب ، أخبرنا عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، أن ابن عباس أخبره أن عمر ، رضي الله عنه ، قام فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : أما بعد ، أيها الناس ، فإن الله بعث محمدا بالحق ، وأنزل عليه الكتاب ، فكان فيما أنزل عليه آية الرجم ، فقرأناها ووعيناها ، ورجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا بعده ، فأخشى أن يطول بالناس زمان أن يقول قائل : لا نجد آية الرجم في كتاب الله ، فيضلوا بترك فريضة قد أنزلها الله ، فالرجم في كتاب الله حق على من زنى ، إذا أحصن ، من الرجال والنساء ، إذا قامت البينة ، أو الحبل ، أو الاعتراف . أخرجه في الصحيحين من حديث مالك مطولا وهذا قطعة منه ، فيها مقصودنا هاهنا . وروى الإمام

أحمد ، عن هشيم ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس : حدثني
عبد الرحمن بن عوف; أن عمر بن الخطاب خطب الناس فسمعتة يقول : ألا وإن أناسا
يقولون : ما بال رجم؟ في كتاب الله الجلد . وقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم
ورجمنا بعده . ولولا أن يقول قائلون - أويتكلم متكلمون - أن عمر زاد في كتاب الله ما
ليس منه لأثبتها كما نزلت . وأخرجه النسائي ، من حديث عبيد الله بن عبد الله ، به
وقد روى أحمد أيضا ، عن هشيم ، عن علي بن زيد ، عن يوسف بن مهران ، عن ابن
عباس قال : خطب عمر بن الخطاب فذكر الرجم فقال : لا تخذعن عنه; فإنه حد من
حدود الله ألا إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد رجم ورجمنا بعده ، ولولا أن يقول
قائلون : زاد عمر في كتاب الله ما ليس فيه ، لكتبت في ناحية من المصحف : وشهد
عمر بن الخطاب ، وعبد الرحمن بن عوف ، وفلان وفلان : أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قد رجم ورجمنا بعده . ألا وإنه سيكون من بعدكم قوم يكذبون بالرجم
وبالدجال وبالشفاعة وبعذاب القبر ، ويقوم يخرجون من النار بعدما امتحشوا . وروى أحمد
أيضا ، عن يحيى القطان ، عن يحيى الأنصاري ، عن سعيد بن المسيب ، عن عمر بن

الخطاب : إياكم أن تهلكوا عن آية الرجم .الحديث رواه الترمذي ، من حديث سعيد ، عن
عمر ، وقال : صحيح .وقال الحافظ أبو يعلى الموصلي : حدثنا عبيد الله بن عمر القواريري
، حدثنا يزيد بن زريع ، حدثنا ابن عون ، عن محمد - هو ابن سيرين - قال : نبئت عن
كثير بن الصلت قال : كنا عند مروان وفينا زيد ، فقال زيد : كنا نقرأ : " والشيخ والشيخة
فارجمهما البتة " . قال مروان : ألا كتبتها في المصحف؟ قال : ذكرنا ذلك وفينا عمر
بن الخطاب ، فقال : أنا أشفيكم من ذلك . قال : قلنا : فكيف؟ قال : جاء رجل إلى
النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : فذكر كذا وكذا ، وذكر الرجم ، فقال : يا رسول الله
، أكتبني آية الرجم : قال : " لا أستطيع الآن " . هذا أو نحو ذلك .وقد رواه النسائي ، عن
محمد بن المثنى ، عن غندر ، عن شعبة ، عن قتادة ، عن يونس بن جبير ، عن كثير
بن الصلت ، عن زيد بن ثابت ، به .وهذه طرق كلها متعددة ودالة على أن آية الرجم
كانت مكتوبة فمسخ تلاوتها ، وبقي حكمها معمولاً به ، والله الحمد .وقد أمر رسول الله
صلى الله عليه وسلم برجم هذه المرأة ، وهي زوجة الرجل الذي استأجر الأجير لما زنت
مع الأجير . ورجم النبي صلى الله عليه وسلم ماعزاً والغامدية . وكل هؤلاء لم ينقل عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه جلدهم قبل الرجم . وإنما وردت الأحاديث الصحاح المتعددة الطرق والألفاظ ، بالاختصار على رجمهم ، وليس فيها ذكر الجلد؛ ولهذا كان هذا مذهب جمهور العلماء ، وإليه ذهب أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، رحمهم الله .

وذهب الإمام أحمد ، رحمه الله ، إلى أنه يجب أن يجمع على الزاني المحصن بين الجلد للآية والرجم للسنة ، كما روي ، عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، أنه لما أتى بشراحة وكانت قد زنت وهي محصنة ، فجلدها يوم الخميس ، ورجمها يوم الجمعة ، ثم قال : جلدها بكتاب الله ، ورجمها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقد روى الإمام أحمد ومسلم ، وأهل السنن الأربعة ، من حديث قتادة ، عن الحسن ، عن حطان بن عبد الله الرقاشي ، عن عبادة بن الصامت قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " خذوا عني ، خذوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر ، جلد مائة وتغريب سنة والثيب بالثيب ، جلد مائة والرجم " . وقوله : (ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله) أي : في حكم الله . لا ترجموهما وترأفوا بهما في شرع الله ، وليس المنهي عنه الرأفة الطبيعية [ألا تكون حاصلة] على ترك الحد ، [وإنما هي الرأفة التي تحمل

الحاكم على ترك الحد [فلا يجوز ذلك .قال مجاهد : (ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله) قال : إقامة الحدود إذا رفعت إلى السلطان ، فتقام ولا تعطل . وكذا روي عن سعيد بن جبير ، وعطاء بن أبي رباح . وقد جاء في الحديث : " تعافوا الحدود فيما بينكم ، فما بلغني من حد فقد وجب " . وفي الحديث الآخر : " لحد يقام في الأرض ، خير لأهلها من أن يمطروا أربعين صباحا " . وقيل : المراد : (ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله) فلا تقيموا الحد كما ينبغي ، من شدة الضرب الزاجر عن المأثم ، وليس المراد الضرب المبرح . قال عامر الشعبي : (ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله) قال : رحمة في شدة الضرب . وقال عطاء : ضرب ليس بالمبرح . وقال سعيد بن أبي عروبة ، عن حماد بن أبي سليمان : يجلد القاذف وعليه ثيابه ، والزاني تخلع ثيابه ، ثم تلا (ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله) فقلت : هذا في الحكم؟ قال : هذا في الحكم والجلد - يعني في إقامة الحد ، وفي شدة الضرب . وقال ابن أبي حاتم : حدثنا عمرو بن عبد الله الأودي حدثنا وكيع ، عن نافع ، [عن] ابن عمر ، عن ابن أبي مليكة ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر : أن جارية لابن عمر زنت ، فضرب رجلها - قال نافع : أراه قال :

وظهرها - قال : قلت : (ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله) قال : يا بني ، ورأيتني أخذتني بها رأفة؟ إن الله لم يأمرني أن أقتلها ، ولا أن أجعل جلدها في رأسها ، وقد أوجعت حيث ضربت . وقوله : (إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) أي : فافعلوا ذلك : أقيموا الحدود على من زنى ، وشددوا عليه الضرب ، ولكن ليس مبرحا; ليرتدع هو ومن يصنع مثله بذلك . وقد جاء في المسند عن بعض الصحابة أنه قال : يا رسول الله ، إني لأذبح الشاة وأنا أرحمها ، فقال : " ولك في ذلك أجر " . وقوله : (وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) : هذا فيه تنكيل للزانيين إذا جلدا بحضرة الناس ، فإن ذلك يكون أبلغ في زجرهما ، وأنجع في ردهما ، فإن في ذلك تقريرا وتوبيخا وفضيحة إذا كان الناس حضورا . قال الحسن البصري في قوله : (وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) يعني : علانية . ثم قال علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس : (وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) الطائفة : الرجل فما فوقه . وقال مجاهد : الطائفة : رجل إلى الألف . وكذا قال عكرمة ; ولهذا قال أحمد : إن الطائفة تصدق على واحد . وقال عطاء بن أبي رباح : اثنان . وبه قال إسحاق بن راهويه . وكذا قال سعيد بن جبير : (طائفة من المؤمنين) قال : يعني :

رجلين فصاعدا .وقال الزهري : ثلاثة نفر فصاعدا .وقال عبد الرزاق : حدثني ابن وهب ،
عن الإمام مالك في قوله : (وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) قال : الطائفة : أربعة
نفر فصاعدا; لأنه لا يكون شهادة في الزنى دون أربعة شهداء فصاعدا . وبه قال الشافعي
.وقال ربيعة : خمسة . وقال الحسن البصري : عشرة . وقال قتادة : أمر الله أن يشهد
عذابهما طائفة من المؤمنين ، أي : نفر من المسلمين; ليكون ذلك موعظة وعبرة ونكالا
.وقال ابن أبي حاتم : حدثنا أبي ، حدثنا يحيى بن عثمان ، حدثنا بقية قال : سمعت نصر
بن علقمة في قوله : (وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) قال : ليس ذلك للفضيحة ،
إنما ذلك ليدعى الله تعالى لهما بالتوبة والرحمة .